نسبة الـ٥٠ عضواً في «لجنة مناقشة الدستور» مخصصة للمعارضة الخارجية والداخلية

العكام: المناقشون يجب أن يكونوا سوريين ينتمون إلى الوطن وليس إلى دول أخرى

| موفق محمد

كشف أستاذ القانون العام في كلية الحقوق بجامعة دمشق محمد خير العكام، أن نسبة الـ١٠٠ عضو في لجنة مناقشة الدستور المخصصة للدولة ومكونات المجتمع لن تشمل أياً من المعارضات، وأن نسبة الـ٥٠ عضواً المخصصة للمعارضات تشمل الخارجية والداخلية منها.

ودعا العكام الأعضاء الذين ستختارهم المعارضات لتمثيلها في اللجنة إلى «نقاش معمق» لمعرفة «ما الذي لا يعجبهم في الدستور السوري»!، والاتفاق على «وضع توصيات بهذا الشأن»، مشدداً على أن المناقشين يجب أن يكونوا مواطنين سوريين ينتمون إلى هذا الوطن وليس إلى أي دولة أخرى ولا إلى أي مصالح لدول أخرى.

وفي مقابلة مع «الوطن»، قال العكام الذي شارك في مؤتمر الحوار الوطني السوري السوري الذي عقد الأسبوع الماضي في مدينة سوتشي الروسية، وتم خلاله الاتفاق على تشكيل لجنة لمناقشة الدستور: إن «التقييم العام للمؤتمر هو تقييم إيجابي جداً، حيث استطاعت روسيا أن تفعل ما يعجز (المبعوث الأممي الخاص إلى سورية ستيفان) دي ميستورا عن القيام به».

وأوضح، أن روسيا وفي مؤتمر سوتشي، تمكنت من أن تجمع جميع أطياف الشعب السوري على ضرورة التفكير بمستقبل سورية، وكيف يكون أفضل وضرورة التفكير بجدية في إيجاد مخارج لهذه الحرب الإرهابية التي تشن على سورية.

وأضاف: «هذا ما لا يريد دي ميستورا، أن يقوم به أصلاً لأنه يبدو متأثراً بوجهة النظر الغربية المتمثلة بوجهة النظر الأميركية وغيرها من الدول والبعيدة عن الحقيقة».

ووصف العكام البيان الذي نتج عن المؤتمر، بأنه «متوازن» ويتضمن بنوداً ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي، واعتبر أن أهم ما تمخض عنه هو «اتفاق المؤتمرين وكل أطياف المجتمع على ضرورة تشكيل لجنة لمناقشة الدستور الحالي مؤلفة من ١٥٠ عضواً ١٠٠ تمثل كافة أطياف الدولة بما فيها من نقابات وأطياف ومكونات المجتمع السوري و٥٠ يمثلون المعارضة».

وقال: إن «مخرج الاتفاق على تشكيل لجنة لمناقشة الدستور الحالي هو أهم مخرج، والذي يمكن أن يصب في إطار القرار ٢٢٥٤، بمعنى تشكيل هذه اللجنة يعتبر صلة الوصل بين ما جرى في سوتشي وما يمكن أن يجري في جنيف وفق القرار ٢٢٥٤».

وأوضح العكام، أن نسبة المئة عضو مخصصة لأطياف الدولة من نقابات ومكونات المجتمع السوري «أي كل ما يمكن أن يمثل الشعب السوري ما عدا المعارضة»، على حين الـ٥٠ الأخرى ستكون ممثلة «لكل المعارضة بكل مكوناتها الخارجية والداخلية».

أستاذ القانون العام في كلية الحقوق بجامعة دمشق محمد خير العكام (عن الانترنت)

ولفت إلى أنه وخلال المؤتمر «تم تقديم أسماء (أعضاء اللجنة) ولكن ما حصل أنه ربما كان هناك اتفاق مسبق على تشكيل اللجنة من ٣٥ عضواً ٢٥ يمثلون الدولة ما عدا المعارضة و١٠ يمثلون المعارضة، ولكن يبدو أن المعارضة وعندما وصلنا إلى سوتشي أو أثناء انعقاد المؤتمر طلبت زيادة الأعداد التي سوف تمثلها في مؤشر على وجود خلافات بين مكوناتها في هذا الإطار ولذلك تم الاتفاق على رفع أعداد اللجنة».

وأضاف: «عندما تم الاتفاق على رفع العدد، قدمت أسماء (أعضاء اللجنة) أثناء المؤتمر بقائمتين، ولكن يبدو كان فيها تكرار لأنها قدمت على عجل، ولذلك تم الاتفاق على التريث في اختيار هذه الأسماء وتدقيقها وفقاً للنسبة، أي ما تم الاتفاق عليه هو النسبة والعدد الذي سيمثل كل طرف في اللجنة».

وأوضح العكام، أنه «حتى الآن لا يوجد أسماء معتمدة في اللجنة لأي طرف من الأطراف، لأنه يبدو كان هناك اتفاق على الأسماء لو كان عدد اللجنة ٣٥ عضواً أما عندما تم توسيع الإطار العددي، فلا يمكن الاتفاق على الأسماء بهذه السرعة ولهذا تم ترحيل مسألة الاتفاق على الأسماء إلى ما بعد».

وحول الطرف المخول باختيار الأسماء من طرف الدولة والمنظمات والنقابات، قال العكام: «لا يوجد معلومات حول ذلك، ولكن وضعت معايير لاختيارهم، بحيث يجب أن تمثل كل سورية مناطقياً وكل مكونات الشعب السوري وأطيافه المهنية والحزبية، ولذلك عملية اختيار الأسماء عملية دقيقة جداً لكي لا يشعر أحد أنه غير ممثل في اللجنة».

ورداً على سؤال حول موعد اختيار هذه الأسماء، قال العكام: «المسألة متروكة للمستقبل ولكن لا اعتقد أنها (ستكون) طويلة».

وإن كان ذلك سيتم قبل عقد جولة جديدة من محادثات جنيف، قال العكام: «أعتقد أن الذي سيسهل ذلك هم من أصروا على عقد سوتشي لأن الاتفاق على اللجنة بأسمائها هو استمرار لنجاح سوتشي».

ولفت العكام إلى أن مهام اللجنة واضحة، حيث «تم الاتفاق ليس على مهامها فقط وإنما على طريقة عملها أيضاً واتخاذ توصياتها»، موضحاً أن عملها «محصور بمناقشة الدستور القائم وهي ليست لجنة لمناقشة وضع دستور جديد»، وأشار إلى أنها «مجازاً سميت «لجنة دستورية»، فالمهام التي تمت التصويت عليها هي ليست مهام لجنة صياغة دستور أو وضع مسودة دستور».

وإن كان يعتقد أن الطرف الآخر سينجح باختيار الـ٥٠ شخصية خصوصاً أن أوراق المعارضة الخارجية تختلف عن أوراق المعارضة الداخلية، قال العكام: «مجرد طلب رفع العدد من المعارضة يؤشر إلى وجود خلاف فيما بين المعارضات على من سيمثل هذا التيار أو ذاك، ولكن هذا شأنهم».

وأضاف: «إذا كانوا مصرين على السير في هذا الحل أو الإطار الذي أجمعت عليه كافة أطياف المجتمع السوري فعليهم أن يتفقوا فيما بينهم على الـ٥٠ شخصية التي ستمثلهم سواء أكانوا معارضة داخلية أم خارجية».

وأضاف: «طالما أن هذه اللجنة مهمتها مناقشة الدستور النافذ فليتفضل الجميع (الآخرون) لنقاش معمق (لنرى) ما الذي لا يعجبهم في الدستور السوري. لنتفق. لنتوافق لنتناقش فيما بيننا، ولنر مخاوف المعارضة من هذا الدستور.. والتي على أساسها يمكن أن يتبلور شيء ويمكن أن يتفق عليه أعضاء اللجنة ونضع توصيات بهذا الشأن».

وتابع «اللجنة مهمتها مناقشة الدستور ووضع توصيات ناتجة عن هذه المناقشة، من قبيل تعديل هذه المادة أو تلك أو هذه الفقرة أو تلك، أو عدم تعديل هذه المادة أو تلك، أو الاتفاق على أن هذه المادة ليست بحاجة إلى تعديل، وقد لا نتفق على أمر معين ونقول إن النقاش تمخض عن رأي حول كذا، وقد نقول إن المناقشين لم يتفقوا على رأي متعلق بكذا».

وإن كان يتوقع حصول شباك بين معسكر أميركا ومعسكر سوتشي في جولة جنيف المقبلة، قال العكام: «اللجنة سوف يكون أعضاؤها من السوريين، وعلينا ألا نستبق الأحداث. السوريون ليسوا جزءاً لا من المعسكر الأميركي ولا من المعسكر الروسي، وعلى أعضاء هذه اللجنة عندما يتم تشكيلها أن يثبتوا أنهم سوريون ولا يمثلون معسكراً لأحد وأنهم يمثلون أنفسهم وهم من مكونات المجتمع السوري وأنهم صدى الشعب السوري».

وأضاف: «إذا توصلنا إلى هذه الروحية يمكن أن نتوصل إلى توافقات في كثير من الأمور. يجب أن يكون روح النقاش ليس قائماً على أن هذه الشخص يمثل المعسكر الأميركي وهذا الشخص يمثل المعسكر الآخر. هذا منهجية خاطئة في عملية التفكير». وختم العكام المقابلة بالقول «البعض يريد هذا الصدى واعتقد أن المناقشين يجب أن يكونوا مواطنين سوريين ينتمون إلى هذا الوطن ولا ينتمون إلى أي دولة أخرى ولا إلى أي مصالح لدول أخرى».

قولاً واحداً

سوتشي وأكذوبة الكيميائي

ميسون يوسف

في كل مرة تحقق فيها سورية انتصاراً مميزاً عسكرياً أو سياسياً وتعجز فيه قوى العدوان عن الرد وإحداث توازن معها في المجال الذي حققت فيه الانتصار تلجأ الولايات المتحدة الأميركية ومعها جوقة الإجرام والعدوان إلى الكذب والتلفيق وتبتدع السلاح الكيميائي وتنسب إلى سورية استعماله وتدعي أنها هي القيمة على الشأن العالمي والحارس الأمين عليه والمكلف مراقبة الانتظام العالمي العام، وبهذا الادعاء تعطي واشنطن لنفسها الحق في أن تحكم وتلاحق.

واليوم ومع النجاح الكبير لسورية وللسوريين في مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي، ورداً على الإنجازات العسكرية الميدانية والإستراتيجية الكبرى في الشمال السوري، وربطا بانهيار الجماعات الإرهابية التي ترعاها أميركا لتنفيذ عدوانها على سورية في ظل هذه الوقائع التي أدخلت أميركا في حالة من الإحباط لفشلها في سورية، تعود أميركا مرة أخرى إلى أكذوبة السلاح الكيميائي وتتهم سورية باستعماله من أجل حجب انتصارات سورية والتشويش على نجاحاتها السياسية والعسكرية والضغط على الحكومة السورية وحلفائها من أجل التوقف في الميدان والإحجام في السياسة استجابة للإستراتيجية الأميركية القائمة على مقولة إطالة أمد الصراع ما دامت أميركا لم تحقق أهداف عدوانها.

ومع تأكيد سورية أن قرارها المبدئي أن استعمال السلاح الكيميائي على الأرض السورية جريمة لا تغتفر ولا يمكن لمسؤول سوري أن يرتكبه وأن المرتكبين الفعليين لهذه الجريمة هم الإرهابيون الذين ترعاهم أميركا وتزودهم عبر أدواتها بالسلاح الكيميائي، وتعلم سورية جيداً أن أميركا مستمرة باللجوء إلى هذا التلفيق واتهامها الباطل ما دامت لم تحقق أهداف عدوانها ولكن سورية تعرف كيف تدافع عن نفسها وتفشل الكيد والكذب الأميركيين.

إن سورية التي أكدت في القول والممارسة أنها لم ولن تستعمل السلاح الكيميائي، وهي التي تخلت طوعا عن ترسانتها من هذا السلاح حظيت بتأكيد كل المنظمات الدولية المعنية بهذا الشأن، ما يدلل على مصداقيتها في التخلي عن سلاحها الكيميائي كما أن سورية لن يرهبها تهديد أميركا ولن يحبطها إعلام مأجور وخائن للعرب ولقضيتهم ولن يثنيها تهويل عن متابعة مهامها وأعمالها التي تؤول إلى تطهير البلاد من الإرهاب واستعادة الأمن والاستقرار للدولة كلها مع المحافظة على وحدتها وسيادتها.

أعلنت أن أعضاء «لجنة مناقشة الدستور» تم تحديدهم بشكل عام

موسكو: نتائج مؤتمر سوتشي الجيدة أزعجت واشنطن

| الوطن - وكالات

أعلنت موسكو أن أعضاء لجنة مناقشة الدستور التي تم إقرارها في مؤتمر الحوار الوطني السوري الذي انعقد في سوتشي، تم «تحديدهم بشكل عام»، مؤكدة أن النتائج الجيدة التي تمخضت عن المؤتمر أزعجت واشنطن. وفي الوقت ذاته كشفت «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة أنه سيجري تشكيل لجنة مناقشة الدستور، خلال الأيام المقبلة في جنيف.

وأكد نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف في مقابلة مع صحيفة «ازفستيا» الروسية، ردا على سؤال بشأن مشاركة الجانب الأميركي في جهود تسوية الأزمة في سورية، أن الموقف الأميركي السلبي تجاه تلك الجهود وآخرها مؤتمر سوتشي يشكل دليلاً على عدم استعداد واشنطن للعمل من أجل تحقيق نتائج إيجابية بهذا الشأن.

وقال: «لقد جرت دعوة الجانب الأميركي إلى مؤتمر الحوار الوطني السوري السوري الذي أقيم في سوتشي في الـ٣٠ من الشهر الماضي، إلا أنهم أرسلوا ممثلا من طرفهم إلى المؤتمر ولكن ليس بصفة مراقب، وهذا شأنهم»، مضيفاً «نحن من جانبنا توصلنا مع بقية المشاركين في المؤتمر إلى نتائج لا بأس بها وهذا ما أزعج واشنطن».

وأضاف: إنه على الرغم من موقف الجانب الأميركي فإننا «لا نقطع الاتصالات معه، والحوار مع الأميركيين حول سورية يجري بشكل مكثف جداً وسنواصل باستمرار شرح جوهر ما يجري لهم وسنحاول دفعهم إلى تفاعل أكثر موضوعية وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٤ والبيان الروسي الأميركي المشترك حول سورية الذي تم اعتماده من رئيسي روسيا وأميركا في دانانغ».

وفي تشرين الثاني من العام الماضي اتفق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره الأميركي دونالد ترامب في بيان مشترك حول سورية بمدينة دانانغ في فيتنام على التزامهما بسيادة سورية واستقلالها، وأنه لا حل عسكريا للحرب فيها، وطالبا كل الأطراف بلعب دور نشط في عملية السلام بجنيف.

من جانبها، نقلت وكالة «سبوتنيك» للأنباء، عن ريابكوف، تأكيده أن «أعضاء اللجنة الدستورية السورية تم تحديدهم بشكل عام»، وقال: «حاليا تنقل المسائل ذات الطابع الدستوري إلى جنيف مجددا، وقد تم تحديد تشكيلة اللجنة ذات الصلة بشكل عام، وسوف يتم إكمالها».

إحدى جلسات مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي (أ ف ب – أرشيف)

وكان البيان الختامي لمؤتمر الحوار الوطني السوري الذي انعقد في ٣٠ الشهر الماضي بمدينة سوتشي بمشاركة أكثر من ١٥٠٠ شخص، أوضح أن الأطراف المجتمعة، اتفقت على تشكيل لجنة لمناقشة الدستور من وفد الجمهورية العربية السورية ووفد المعارضة. وأقر المشاركون في المؤتمر لجنة مناقشة الدستور وتتألف من ١٥٠ شخصاً ومهامها بأغلبية الأصوات.

من جانبه وفي بيان له تلقت «الوطن» نسخة منه، انتقد حزب «التغيير والنهضة» السوري المعارض بشدة الطريقة التي نظم بها مؤتمر سوتشي، لكنه اعتبر أنه شكل «فرصة للحوار بين السوريين لم تكن على المستوى المطلوب وخرج ببيان ختامي، ولكننا في حزب التغيير والنهضة السوري نأمل أن تتم متابعة هذا الحوار وتحسين مستواه ونقله من الخارج إلى الداخل».

في غضون ذلك، أعلن عضو «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة، رئيس «هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي»، حسن عبد العظيم، في تصريح نقلته «سبوتنيك» أمس، أن «الهيئة العليا» تعتزم عقد اجتماع تشاوري في جنيف مع المبعوث الأممي الخاص لسورية، ستيفان دي ميستورا.

ولفت، إلى أنه سيجري تشكيل لجنة مناقشة الدستور السوري الجديد، خلال الأيام المقبلة. وأضاف «سيعقد الاجتماع في السابع من شباط الجاري»، مشيراً إلى أن نصر الحريري، رئيس وفد «الهيئة» سيترأس وفدها في الاجتماع المقبل، أو أحد نوابه الثلاثة».

«الشباب الوطني» دعا إلى «خطوات عملية لتبادل الثقة»

نمر: يجب التمهيد لإصلاحات دستورية في البنية السياسية

| سامر ضاحي

دعا الأمين العام للحزب الشيوعي الموحد، عضو القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية حنين نمر جميع القوى الحية إلى التكاتف تمهيداً لإصلاحات وتعديلات دستورية إيجابية في البنية السياسية، بعد اعتماد الأمم المتحدة لبيان مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي.

من جانبه، دعا أمين عام حزب الشباب الوطني المرخص المعارض ماهر مرهج إلى «خطوات عملية لتبادل الثقة».

وفي تصريح لـ«الوطن»، حول الخطوات المقبلة لاستثمار النجاح الذي حققه مؤتمر سوتشي، قال نمر: أولاً يجب التغلب على العقبات التي يمكن أن يثيرها البعض من خلال الأمم المتحدة لتشويه أو لتحريف البيان الختامي، لذلك يجب أن يتركز الجهد على التمسك بما توصل إليه المؤتمر نصاً وروحاً، أما في المرحلة الثانية بعد اعتماد الأمم المتحدة لبيان سوتشي فيجب أن ننكب على موضوع الدستور باعتباره موضوعاً أساسياً، ويجب أن تتكاتف جميع القوى الحية تمهيداً لإصلاحات وتعديلات دستورية إيجابية في البنية السياسية وأن يكون لديهم تصور مسبق قبل مباشرة اللجنة أعمالها.

ودعا نمر، وهو عضو في «لجنة مناقشة الدستور»، إلى تداعي هذه القوى لترتيب نفسها وتحضير بدائل وحلول، محذراً ممن يريدون استبدال مرجعية برجعية أخرى، وهم «فئات من الداخل مدعومون من الخارج يحاولون أن يرثوا تنظيم داعش الإرهابي، وفق قوله في إشارة من المرجح أن تكون باتجاه عصابة «الإخوان المسلمين» وأدواتهم كـ«الائتلاف» المعارض.

وشدد نمر على أن هذه اللحظات مصيرية، وأن الدستور يجب أن يكون ملبياً لاحتياجات تطور سورية والمحافظة على خطها الوطني والقومي والتقدمي والفكري بالحفاظ على ثوابتنا وأن تكون كل هذه المسائل «هي موضوعة على جدول أعمال اللجنة».

وأضاف: بعد ذلك تأتي مرحلة تطوير الدستور الحالي فرغم أن بنيته العامة مقبولة إلا أنه يحتاج إلى إصلاحات نادينا بها مسبقاً وكنا ننتظر فرصة كهذه «سوتشي» لعرض أفكارنا أمام الناس، وأؤكد ضرورة أن نتداعى لعقد نشاطات أكبر في هذا الموضوع لكي يتبلور موقف سوري موحد على المستوى الشعبي وليس الرسمي فقط، فنحن اليوم بحاجة إلى توسيع دائرة اهتماماتنا في معالجة الأمور وهناك قضايا لم يعد مقبولاً أن تطرح في أقنية ضيقة وأقصد توسيع دائرة القوى الموجودة في المجتمع الأهلي والمدني والقوى المستقلة والهيئات الوطنية الاقتصادية التي هي خارج الإطار الحزبي المعبأ في الجبهة الوطنية التقدمية إضافة إلى أن «الجبهة» يجب أن تنفتح على هذه القوى التي سيكون لها دور في المستقبل.

واعتبر نمر أنه إذا كان هناك رغبة أو ضرورة أو خطة بين سورية والأمم المتحدة وحتى المعارضة حول بنية اللجنة واحتمال تقليص عدد أعضائها أو توسيعها فأعتقد أن هذا الأمر سيأخذ حيزاً من النقاش وإن تم الاتفاق على تعديل التشكيل يجب أن نكون حريصين ألا يشكل أي جديد عودة للوراء، وأضاف: قد يحصل أن يطمع البعض في تغيير بنية هذه اللجنة باتجاه الوراء وهذا غير مقبول.

وفي تصريح مماثل لـ«الوطن» قال مرهج: نحن كحزب معارض وطني نعتبر أن سوتشي قد نجح محلياً لكونه أول مؤتمر بخصوص الأزمة السورية يضم طيفاً واسعاً من الشعب السوري المعني الأساسي بالأزمة، ومروحيات واسعة من الطيف السياسي، وجرى التوافق على مبادئ أساسية يمكن اعتبارها «فوق دستورية» يتفق عليها السوريون لحل أزمتهم وتم التوافق على شكل لجنة الدستور وفكرة تعديل الدستور الحالي بوجود أطياف من المعارضة كمنصة بيروت وفرنسا وروسيا والمعارضة التابعة لتركيا.

ومن أجل استكمال النجاح، تحدث مرهج عن «وجوب أن يتم تسمية اللجنة الدستورية بمشاركة طيف أوسع من معارضة الداخل التي كان تمثيلها ضعيفاً في سوتشي وطبعاً بشخصيات قانونية وسياسية تنتمي لأحزاب معارضة الداخل والتأكيد على خطوات عملية لتبادل الثقة كتبادل المعتقلين والمخطوفين وإصلاحات سياسية وحريات إعلامية وسياسية واجتماعية أكبر ومطالبة المجتمع الدولي بتخفيف العقوبات الاقتصادية عن السوريين وتأمين عودتهم وجعل الملف الإنساني السوري بيد الحكومة السورية وليس الدول المستضيفة.

شكر على تعزية

تتقدم عائلة الفقيد المقدم المتقاعد والباحث العسكري

بسام العسلي

وعموم آل العسلي والصواف بالشكر لكل من عزاهم وواساهم بفقيدهم الغالي.

كما نشكر رفاق السلاح من رابطة المحاربين القدماء على جميل عزائهم سائلين المولى عز وجل أن يسكنه فسيح جناته.

وإنا لله وإنا إليه راجعون